هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

سياسة منصات الحكومة الشاملة

هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

محاور العرض

1. نبذة عن هيئة الحكومة الرقمية
   - 1.1 قرار إنشاء هيئة الحكومة الرقمية
   - 1.2 اختصاصات ومهام هيئة الحكومة الرقمية
2. مقدمة
   - 2.1 الاطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية
   - 2.2 أهداف ومكونات الاطار التنظيمي
3. سياسة منصات الحكومة الشاملة
4. منصة استطلاع
   - 4.1 ملخص عن نتائج استطلاع
   - 4.2 أبرز المرئيات والملحوظات الواردة

1.1 قرار إنشاء هيئة الحكومة الرقمية

قرار إنشاء هيئة الحكومة الرقمية

قرار رقم (418) وتاريخ 1442/07/25هـ صدر قرار الموافقة على تنظيم الهيئة، والقيام بتنظيم أعمال الحكومة الرقمية وتحقيق التكامل بين كافة الجهات الحكومية، وبناء على المادة (الرابعة/4) من التنظيم تم العمل على تنظيم أعمال الحكومة الرقمية بما في ذلك إقرار السياسات المتعلقة بنشاط الهيئة وضع الخطط والبرامج والمؤشرات وتنظيم عمليات التشغيل والإدارة والمشاريع المتعلقة بها وتعميمها ومتابعة الالتزام بها.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم : (٤١٨)
وتاريخ : ١٤٤٢/٧/٢٥هـ

قرار مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة بالأمر السامي رقم (٣٦٣٣) وتاريخ ١٤٤٢/١/٢٠هـ المشتملة على برقيات معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رقم ٦٢١٩/٤١/٠١ وتاريخ ١٤٤١/١١/٢٥هـ، ورقم ٦٣٥٥/٤١/٠١ وتاريخ ١٤٤١/١٢/٥هـ، ورقم ٦٧/٤٢/٠١ وتاريخ ١٤٤٢/١/٤هـ، في شأن إنشاء هيئة باسم "هيئة الحكومة الرقمية"، والمعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٣٥٠١٧ وتاريخ ١٤٤١/٦/٥هـ، المشتملة على برقية الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي رقم ١٢٢ وتاريخ ١٤٤١/٥/٢٨هـ، في شأن حوكمة الأدوار بين برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) ومركز المعلومات الوطني.

وبعد الاطلاع على مشروع تنظيم هيئة الحكومة الرقمية.

وبعد الاطلاع على نظام التعاملات الإلكترونية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ.

وبعد الاطلاع على الأوامر السامية رقم (٢٢٢٩٠) وتاريخ ١٤٣٣/٤/٢٧هـ، ورقم (١٨٧٦٧) وتاريخ ١٤٤٠/٤/٧هـ، ورقم (٣٦٣٣) وتاريخ ١٤٤٢/١/٢٠هـ.

وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (١٣٦٢) وتاريخ ١٤٤١/١١/٧هـ، ورقم (٨٧) وتاريخ ١٤٤٢/٢/٢١هـ، والمذكرات رقم (١٧٣) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ، ورقم (١٠٧٤) وتاريخ ١٤٤٢/٦/٢٨هـ، ورقم (١٢٠١) وتاريخ ١٤٤٢/٧/١٨هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١١-٤٢/٢٧/د) وتاريخ ١٤٤٢/٧/٦هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٤٩٣٣) وتاريخ ١٤٤٢/٧/٢٠هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً : الموافقة على تنظيم هيئة الحكومة الرقمية، بالصيغة المرافقة.

صورة للقرار

1. نبذة عن هيئة الحكومة الرقمية

1.2 اختصاصات ومهام هيئة الحكومة الرقمية

1. إقرار **السياسات والخطط** والبرامج.
2. اقتراح **مشروعات الأنظمة** واقتراح تعديل المعمول به منها.
3. إعداد **الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية** والإشراف على تنفيذها.
4. **تنظيم أعمال** الحكومة الرقمية وعمليات التشغيل والإدارة والمشاريع **وتعميمها** على الجهات ذات العلاقة.
5. **وضع المواصفات القياسية** الخاصة بمنتجات الحكومة الرقمية.
6. **قياس أداء الجهات** الحكومية وقدراتها في مجال الحكومة الرقمية **ورضا المستفيد**.
7. **متابعة التزام** الجهات الحكومية.
8. **حوكمة أعمال السحابة** الحكومية الرقمية.
9. تقديم المساندة لتبني **وتمكين التقنيات الحديثة**.
10. **ترشيد تكاليف** الخدمات الحكومية الرقمية.
11. المساهمة في **بناء القدرات الوطنية**، والمشاركة في إعداد البرامج التعليمية والتدريبية.
12. تقديم **الاستشارات والخدمات** للجهات الحكومية والقطاع الخاص.
13. إجراء **الدراسات والبحوث** في مجال الحكومة الرقمية.
14. وضع **المعايير الفنية** لنماذج التحول الرقمي ومتابعة الالتزام بها.

2. الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية

2.1 نبذة عن الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية

يعد الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية أداة تنظيمية مصنّفة ضمن أفضل الممارسات الدولية، ويتم بموجبها تحديد العناصر الرئيسية للتصميم والتنفيذ الاستراتيجي؛ سعياً لبلوغ مستويات أعلى من النضج في المجال الرقمي، ويهدف إلى توحيد مفهوم السياسات والمعايير والإرشادات الرقمية الحكومية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وإرشاد الجهات الحكومية خلال عملية تنفيذها

المكونات الرئيسية للاطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية

سياسة الحكومة الرقمية

السياسة العامة في الاطار والتي تحدد توجهات الحكومة الرقمية وتعمل على تمكين وتسريع التحول الرقمي المستدام للقطاع الحكومي على المدى المتوسط والبعيد، وتساعد الجهات الحكومية على رسم خطط استراتيجية متوائمة مع التوجهات الاستراتيجية للحكومة الرقمية وتمكين التنفيذ الناجح لتلك الخطط المرسومة.

السياسات المستمدة من سياسة الحكومة الرقمية

1. **الحوكمة والامتثال**
   Governance & Compliance
2. **منصات الحكومة الشاملة**
   Whole-of-Government Platforms
3. **إدارة الخدمات الرقمية وتطوير المهارات**
   Lifecycle Administration & Upskilling
4. **مركزية المستفيد**
   Beneficiary-Centric
5. **التقنية**
   Technology

المعايير/الضوابط

الادلة الارشادية

8 مبادئ لتطوير سياسات ومعايير الحكومة الرقميّة

- "طلب بيانات المستخدم لمرة واحدة"
  Once-Only Principles
- "الرقمنة أولاً"
  Digital First
- "الأجهزة الذكية أولاً"
  Mobile First
- "الرقمنة افتراضياً"
  Digital By Default
- "الحكومة الرقمية منصة شاملة"
  Government-As-A-Platform
- "الرقمنة في التصميم"
  Digital By Design
- "الإتاحة افتراضياً"
  Open By Default
- "سهولة تطوير السياسات"
  Ease of Policy Formulation

2.2 أهداف ومكونات الاطار التنظيمي

يعد الاطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقميّة أداةً تنظيمية مصنّفة ضمن أفضل الممارسات الدوليّة، ويتم بموجبها تحديد العناصر الرئيسية للتصميم والتنفيذ الاستراتيجي؛ سعيا لبلوغ مستويات أعلى من النضج في المجال الرقمي، ويهدف إلى:

- توحيد مفهوم السياسات والمعايير والإرشادات الرقمية الحكومية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وإرشاد الجهات الحكومية خلال عملية تنفيذها
- ضمان اعتماد مسارات موحّدة لتطوير خدمات الحكومة الرقمية وتوحيد النهج في تقديمها
- الحرص على الامتثال التدريجي عبر مختلف الجهات الحكومية والتقييم المتواصل لجودة الحكومة الرقمية ومستوى نضجها، بهدف التنظيم والتحسين المستمرين

المبادئ عبارة عن مسارات أساسية ومتكاملة يتم بموجبها تحديد التنظيمات الرئيسية للجهات الحكومية فيما يتعلّق بالحكومة الرقمية

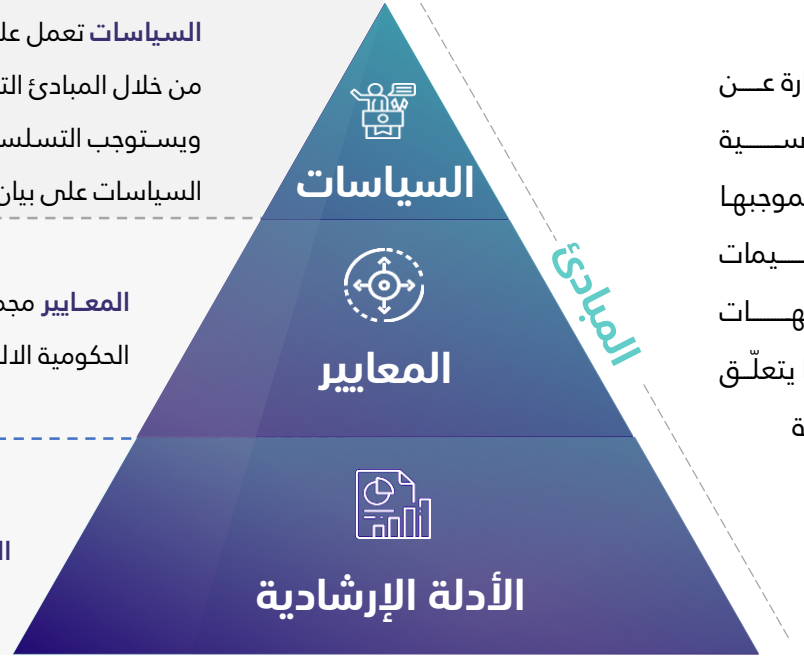

السياسات تعمل على تحديد السياق أو طريقة العمل لإرشاد وتحديد الخطوات الحالية والمستقبلية، كما تحدّد المطلوب من الجهات الحكومية من خلال المبادئ التي تضمنتها السياسات المطورة ويكون لغالبية السياسات معايير مرتبطة بها توفّر المزيد من المعلومات للجهات الحكومية. ويستوجب التسلسل المنطقي للسياسة أن يكون كل مستند أقل تراتبية متسقًا مع مستند أعلى منه ومتصلاً به، وعادةً ما تشتمل السياسات على بيان رقابة/ امتثال يتم فيه تحديد كيفية رصد الامتثال للسياسة.

المعايير مجموعة من المقاييس والقواعد والضوابط المنظمة للعمليات والمهمات ذات العلاقة بالحكومة الرقميّة، وعلى الجهات الحكومية الالتزام بهذه المعايير تحقيقا لما ورد في تنظيم الهيئة.

الأدلة الإرشاديه توفّر أمثلةً توضح للجهات الحكومية آلية تطبيق السياسات والمعايير.

2. السياسة الرئيسية في الاطار التنظيمي

2.3 سياسة الحكومة الرقمية

نبذة عن السياسة

تعتبر سياسة الحكومة الرقمية السياسة العامة التي تحدد توجهات الحكومة الرقمية وتعمل على تمكين وتسريع التحول الرقمي المستدام للقطاع الحكومي على المدى المتوسط والبعيد، وتساعد الجهات الحكومية على رسم خطط استراتيجية متوائمة مع التوجهات الاستراتيجية للحكومة الرقمية وتمكين التنفيذ الناجح لتلك الخطط المرسومة.

أهداف السياسة

1. إيجاد منظومة حكومية شاملة تركز على المستفيدين من مواطنين ومقيمين وزوار
2. تسهيل التحول الرقمي للقطاع الحكومي من خلال تعزيز قدرته وفعاليته وتحسين استجابته لتلبية احتياجات واولويات المستفيدين
3. تحديد مجموعة واسعة من المبادئ والعوامل التمكينية والدافعة، ونماذج الحوكمة اللازمة لتحقيق الأهداف والغايات الإستراتيجية للحكومة الرقمية
4. رفع ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية ومؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية

المبادئ التابعة لركائز السياسة وركائز السياسة

المشاركة	التحول	القدرات	الحوكمة
1 الشفافية	1 التحديث الرقمي	1 تمكين المستفيدين	1 الالتزام بالسياسات والمعايير
2 التعاون	2 النموذج التشغيلي المؤسسي	2 القدرات التقنية	2 تصميم السياسات
3 البيانات والخصوصية	3 حوكمة تقنية المعلومات	3 المهارات الرقمية	3 المسؤولية
4 إتاحة وتبادل المعلومات	4 الموارد المشتركة	4 القدرات الادارية	4 اشراك أصحاب المصلحة
5 اشراك المجتمع المدني		5 قدرات الأعمال	5 منتجات الحكومة الرقمية
6 الشمولية		6 القدرات الشاملة	6 تقديم الخدمات

3. السياسات المستمدة من سياسة الحكومة الرقمية

3.1 سياسة منصات الحكومة الشاملة

نبذة عن السياسة

تعد سياسة منصات الحكومة الشاملة إحدى السياسات المضمنة في الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية وهي أحد السياسات الخمس المتخصصة والمستمدة من سياسة الحكومة الرقمية ، والتي تعمل بدورها على توحيد المنصات الرقمية الحكومية من خلال تقديم الخدمات الرقمية الحكومية بطريقة موحدة، واستخدام البنية التحتية والتطبيقات المشتركة، وتنظيم أهمّ الجوانب المتعلقة بالمنصات الرقمية الحكومية الرقميّة.

محتويات السياسة

تشمل السياسة على تنظيم أهم الجوانب المتعلقة بالمنصات الرقمية الحكومية وأهم الممكنات المتعلقة بها، و على الجهات الحكومية :

- العمل على تحقيق التوجهات الاستراتيجية والالتزام بالتنظيمات الصادرة
- العمل على تحسين تجربة المستخدم لخدماتها الرقمية المقدمة
- تبني التقنيات المختلفة لتطوير منصاتها الرقمية
- الحفاظ على مستوى استمرار وتحسين سير الأعمال للمنصات الرقمية التابعة لها
- بذل الجهود لتعزيز وتحسين رضا المستفيدين من المنصات الرقمية التابعة لها
- الحفاظ على مستوى تشغيل وصيانة المنصات الرقمية التابعة لها
- التشجيع على الابتكار والتطوير
- العمل على تطوير وتحسين الخدمات المقدمة
- تبني الحلول السحابية للمنصات الرقمية التابعة لها

4. نتائج منصة استطلاع

4.1 ملخص عن نتائج استطلاع

تم استطلاع آراء العموم والجهات الحكومية عبر المنصات التالية

- المنصة الحكومية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية
- منصات التواصل الاجتماعي

بيان عدد المرئيات

عدد المرئيات الواردة	3

4.أبرز المرئيات والملحوظات الواردة

4.2 المرئيات الواردة حول سياسة منصات الحكومة الشاملة

جدول معالجة المرئيات والملحوظات لمشروع سياسة منصات الحكومة الشاملة				
#	المادة	المرئيات / الملحوظات	رأي الجهة الحكومية	الإجراء المتخذ
1	عناصر السياسة الأساسية	ورد في النقطة 13 النص التالي ' يجب على الجهات الحكومية الاستعانة بمطورين ومشغلين مرخصين عند التكليف لتقديم خدمات في مجال الحكومة الرقمية ' وملاحظاتي كالتالي : - لم يرد في جدول المصطلحات ما هو المقصود بمفردة ' مرخص ' فهل مثلا إذا غير سعودي يكون حاصل على اعتماد مهني من الهيئة السعودية للمهندسين - كما تعلم الهيئة أن كثير من الأشخاص الذين يعملون في مجال البرمجة هم اشخاص لا يحملون مؤهلات تقنية وربما العبارة لا تتوائم مع الخط الذي يتم نهجه من قبل الجهات المتعددة في السعودية في التركيز على زيادة عدد المطورين والمهتمين بالتقنية فمثلا عدد المسجلين في منصة سطر التعليمية التابعة للاتحاد السعودي للأمن السيبراني و البرمجة والدرونز والذين بلغ عددهم أكثر من 100 ألف بالتأكيد ليس جميعهم ذات تخصصات تقنية والعبارة العامة الواردة ' مرخص' ربما تمنع الجهات من الاستفادة من قدراتهم . - من البحوث التي نشرتها جارتنر قبل أشهر أشارت إلى نقطة مهمة وهي ارتفاع عدد الأشخاص الذين لا يعملون في إدارات التقنية بالجهات الكبرى ولكنهم يمارسون البرمجة ، ووضعت تصور أولي لكيفية تعامل القيادات التقنية معهم ومما ورد - By 2023, the number of active citizen developers at large enterprises will be at least four times the number of professional developers. - IT leaders cannot ignore or block technology producers outside of IT. Doing so will further diminish the value of the IT organization in the eyes of the business. - A citizen developer is an employee who creates application capabilities for consumption by themselves or others, using tools that are not actively forbidden by IT or business units. A citizen developer is a persona, not a title or targeted role. They report to a business unit or function other than IT. -All citizen developers are business technologists. However, all business technologists are not necessarily citizen developers. There is no required designation of proficiency or time allocation for citizen developers but they must be legal employees of an organization – النقطة التاسعة والعاشرة أعتقد تحتاج لتحديد أكثر، بمعنى هل الكلام التفسيري الذي وضع بين الأقواس هل هو على نحو الحد الأدنى من المسؤوليات ، إذا كان كذلك يجب الإشارة لذلك بعبارة مثل على سبيل المثال لا الحصر ، لأن ذلك هو أكثر دقة بالنظر أن المسؤوليات على مستوى التصنيف الأعلى أكبر من ذلك بكثير ، مثلا أمن البرمجيات ، أمن البنية التحتية ، امن قواعد البيانات . - النقطة العاشرة اعتقد أنها تحتاج إعادة صياغة لأنها غير متناسقة وأيضا ينطبق عليها الملاحظة السابقة بأن مسؤوليات مدير أمن المعلومات أوسع مما ذكر في ما بين الأقواس، وربما استخدام مدير الأمن السيبراني هو الأكثر استخداماً حاليا في الجهات وهو يساعد في توحيد المسمى الوظيفي، وفيما يتصل بالامتثال، أيضا يجب ذكر على سبيل المثال ، لأن العبارة الحالية تفيد في الحصر . - في النقطة التاسعة تم استخدام أسلوب لغوي هو تعميم ثم تخصيص أي بالإشارة إلى مكتب إدارة البيانات الوطنية و الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، ورغم ان ذلك صحيح لغوياً إلا أني أعتقد ان استخدامه في السياسة ليس بالشيء المناسب، لأن التصور الأولي الذي سينطبع عند القارئ كأنهما جهتان مختلفتان، ولذلك اقترح حذف مكتب إدارة البيانات الوطنية . - لم تتطرق السياسة إلى دور مدير تقنية المعلومات في الجهة وتم التركيز على مدير أمن المعلومات	عدم مناسبة الملاحظة تم تحديث الوثيقة وتعديل/حذف النقاط المشار اليها بعد انتهاء فترة الاستطلاع . للتكرم بزيارة موقع الهيئة للاطلاع على النسخة المحدثة من الوثيقة	لا حاجة للتعديل تمّ التوضيح

4.أبرز المرئيات والملحوظات الواردة

4.2 المرئيات الواردة حول سياسة منصات الحكومة الشاملة

جدول معالجة المرئيات والملحوظات لمشروع سياسة منصات الحكومة الشاملة				#
الإجراء المتخذ	رأي الجهة الحكومية	المرئيات / الملحوظات	المادة	
لا حاجة للتعديل تمّ التوضيح	عدم مناسبة الملاحظة تم التحديث والتعديل على الوثيقة بعد انتهاء فترة الاستطلاع . للتكرم بزيارة اموقع الهيئة للاطلاع على النسخة المحدثة من الوثيقة	تعديل العنصر الأول من عناصر السياسة الأساسية لتكون على النحو الآتي: يتعين على الجهة الحكومية التأكد من تحقق معايير الاتاحة والملاءمة للجميع في كافة المنصات التابعة لها، وأنها تفي بالاحتياجات المشتركة للجهات الحكومية، ومتوافقة مع متطلبات منصة الشبكة الحكومية الآمنة.	عناصر السياسة الأساسية	2
لا حاجة للتعديل تمّ التوضيح	عدم مناسبة الملاحظة تم اصدار عدد من الضوابط والمعايير لتطبيق ما ورد في السياسات من احكام عامة. و سيتواصل العمل على اصدار عدد من الادلة بهدف ارشاد الجهات الحكومية للالتزام بالتنظيمات الصادرة	مشروع طموح يهدف الى توحيد المنصات الحكومية وتكاملها وتوحيد الية موحد للوصول وتسهيل تجربة السنتفيد من الخدمات المقدمة ، ماهي الية تنفيذ وتطبيق وحوكمة هذة السياسة وهل هناك دليل ارشادي للجهات لتطبيق وتنفيذ عناصر السياسة الاساسية . كل التوفيق والسداد لكم	عناصر السياسة الأساسية	3